



**اللجنة التونسية للتحاليل المالية**  
**Commission Tunisienne des Analyses Financières**  
**Tunisian Financial Analysis Committee**

قرار اللجنة التونسية للتحاليل المالية عدد 04 لسنة 2018 المؤرخ في 05 أفريل 2018 يتعلق بالمبادئ التوجيهية لترصد المعاملات المسترابة والتصريح بها الخاصة بمهنة المحاماة .

**توطئة :**

تهدف هذه المبادئ التوجيهية الى وضع إطار منهجي ومرجعي للسلطات الرقابية أو الهيئات ذاتية التنظيم الخاصة بالمهن والاعمال غير المالية المحددة المذكورة بالفصل 107 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال ، بغرض اعتمادها عند اصدار النصوص الترتيبية ذات الصلة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

كما تعتبر هذه المبادئ التوجيهية آلية ارشاد وتبسيط للقواعد والاجراءات الواجب اتخاذها ومراعاتها من قبل اصحاب المهن غير المالية المحددة لحسن امثالهم لموجبات التصدي لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب لديها ، والتصريح بالعمليات المسترابة إن اقتضى الأمر .

\*\*\*\*\*

أصدرت اللجنة التونسية للتحاليل المالية القرار التالي ،

بعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال،

وعلى المرسوم عدد 79 لسنة 2011 المؤرخ في 20 أوت 2011 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة ،

وعلى الامر الحكومي عدد 1 لسنة 2018 المؤرخ في 04 جانفي 2018 المتعلق بضبط اجراءات تنفيذ القرارات الصادرة عن الهياكل الاممية المختصة المرتبطة بمنع تمويل الارهاب ،

و على الأمر الحكومي عدد 1098 لسنة 2016 المؤرخ في 15 أوت 2016 المتعلق بضبط تنظيم اللجنة التونسية للتحاليل المالية و طرق سيرها،

وعلى قرار وزير المالية المؤرخ في 1 مارس 2016 المتعلق بتحديد المبالغ المنصوص عليها بالفصول 100 و 107 و 108 و 114 و 140 من القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال،

وبعد المداولة،

قررت ما يلي :

**الفصل الأول:** تضبط المبادئ التوجيهية المبينة بالفصول التالية الإطار العام لتدابير ترصد المعاملات المسترابة والتصريح بها التي يتعين على المحامين اتخاذها لتطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 و نصوصه التطبيقية.

**الفصل 2:** يقصد بالمصطلحات التالية على معنى هذا القرار:

**اللجنة:** اللجنة التونسية للتحليل المالية المحدثة بالقانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

**المحامي :** هو الشخص المرسم بجدول المحامين والمباشر لمهنته فعليا بصفته الشخصية أو في إطار ذات معنوية .

**الحريف:** هو كل شخص طبيعي أو معنوي يدخل في علاقة عمل مع المحامي للقيام بإحدى العمليات أو المعاملات المنصوص عليها بالفصل الرابع أدناه .

**الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر :** وهم الأشخاص الاتي ذكرهم :

**1 - الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر الأجانب:** هم الاشخاص الذين يباشرون او باشرؤا وظائف عمومية هامة في بلد أجنبي، من بينهم على سبيل الذكر رئيس الدولة ورئيس الحكومة والسياسيون من الدرجة العليا أو المنتخبون في إطار نيابة تشريعية أو محلية وكبار المسؤولين في السلطات العمومية والقضاة والعسكريون من الدرجة العليا ومديرو المؤسسات العمومية وكبار المسؤولين في الأحزاب السياسية. ويشمل هذا التعريف أقارب هؤلاء الأشخاص حتى الدرجة الأولى كحد أدنى والاشخاص ذوي الصلة بهم .

لا يعتبر أشخاصا ذوي مخاطر سياسية الاشخاص الذين هم من درجة متوسطة أو دنيا في الأصناف المذكورة أنفا.

**2 - الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر المحليون:** هم الاشخاص الذين يباشرون او باشرؤا وظائف عمومية هامة في تونس ، من بينهم على سبيل الذكر رئيس الدولة ورئيس الحكومة والسياسيون من الدرجة العليا أو المنتخبون في إطار نيابة تشريعية أو محلية وكبار المسؤولين في السلطات العمومية والهيئات الدستورية والقضاة والعسكريون من الدرجة العليا ومديرو المؤسسات العمومية وكبار المسؤولين في الأحزاب السياسية. ويشمل هذا التعريف أقارب هؤلاء الأشخاص حتى الدرجة الأولى كحد أدنى والاشخاص ذوي الصلة بهم .

لا يعتبر أشخاصا ذوي مخاطر سياسية الاشخاص الذين هم من درجة متوسطة أو دنيا في الأصناف المذكورة أنفا.

**3 - الأشخاص الذين أوكلت إليهم منظمة دولية مهام بارزة:** الاشخاص الذين يباشرون او باشرؤا وظائف هامة لحساب منظمة دولية وهم أعضاء الإدارة العليا أي المديرون و المديرون المساعدون و أعضاء مجلس الإدارة وكل الأشخاص الذين يباشرون وظائف مماثلة . ويشمل هذا التعريف أقارب هؤلاء الأشخاص حتى الدرجة الأولى كحد أدنى والاشخاص ذوي الصلة بهم .

لا يعتبر أشخاصا ذوي مخاطر سياسية الاشخاص الذين هم من درجة متوسطة أو دنيا في الأصناف المذكورة آنفا.

**المستفيد الحقيقي:** ويسمى أيضا المستفيد الفعلي وهو الشخص الطبيعي أو الاشخاص الطبيعيون الذين يملكون أو يمارسون سيطرة فعلية ونهائية على الحريف. كما يشمل الأشخاص الذين يمارسون في نهاية المطاف أو نهائيا الرقابة الفعلية على الذات المعنوية أو الترتيب القانوني.

**الترتيب القانوني:** هي صناديق الاستئمان المباشرة والترتيبات القانونية المماثلة ، بما فيها كل عملية يقوم بمقتضاها شخص بإحالة أموال أو حقوق أو تأمينات حالة أو مستقبلية لشخص يسمى أمينا والذي يبقيا منفصلة على ذمته المالية ، بغرض التصرف فيها وإدارتها وتسييرها لفائدة مستفيد أو أكثر.

**الفصل 3:** تسري أحكام هذه المبادئ التوجيهية على الاشخاص الطبيعيين أو الذوات المعنوية الممارسة لمهنة المحاماة .

كما تسري كذلك باستثناء التدابير المنطبقة على الفقرة أ من الفصل 11 على الفروع الخارجية لشركات محاماة تونسية بالخارج .

**الفصل 4:** يتخذ المحامي تدابير العناية الواجبة عند إعداده أو قيامه بعمليات لفائدة حريفة تتعلق بإحدى الحالات التالية ان كانت من بين الاعمال المتاحة له قانونا .

- بيع و شراء عقارات أو أصول تجارية .
- إدارة أموال الحرفاء أو حساباتهم البنكية .
- تنظيم المساهمات بغرض إنشاء أو استغلال أو إدارة شركات
- إنشاء أو استغلال أو إدارة ذوات معنوية أو ترتيبات قانونية .
- مراقبة العمليات المشار إليها أعلاه أو تقديم الاستشارة في شأنها .

**الفصل 5:** يتخذ المحامي إجراءات العناية الواجبة بشأن الحريف:

- قبل أو أثناء نشوء علاقة عمل مع الحريف .
- وجود شكوك بشأن مدى دقة و كفاية البيانات التي تم الحصول عليها مسبقا بخصوص تحديد هوية الحريف.
- وجود اشتباه بحدوث عملية غسل أموال أو تمويل الإرهاب.

## الفصل 6:

أ. يبذل المحامي العناية الواجبة في الحالات المبينة بالفصل الرابع من هذه المبادئ بقصد التعرف على هوية الحريف وأوضاعه القانونية ونشاطه والغرض من علاقة العمل وطبيعتها والمستفيد الحقيقي من هذه العلاقة. ويتم التحقق من كل معطى من المعطيات السابقة بوثائق وبيانات أو معلومات أصلية من مصادر محايدة وموثوقة وفقا للبنود الواردة أدناه بما في ذلك الاطلاع على الوثائق الرسمية للتعرف على هوية الحريف والمستفيد الحقيقي والتحقق منها مع الحصول على نسخة مشهود بمطابقتها للأصل.

ب. يمتنع المحامي عن التعامل مع الأشخاص مجهولي الهوية أو ذوي الأسماء الصورية أو الوهمية أو مع البنوك أو الشركات الوهمية.

ت. يراعى في إجراءات التعرف على هوية الحريف والمستفيد الحقيقي ، إذا كان شخصا طبيعيا ما يلي:

1. الحصول على بيانات التعريف متضمنة اسمه الكامل وتاريخ ومكان ولادته ورقم تعريفه الوطني وجنسيته وطبيعة عمله وعنوان إقامته الدائم ورقم هاتفه والغرض من علاقة العمل وطبيعتها وكامل المعلومات المتعلقة بوثيقة التعريف للأشخاص التونسيين ورقم جواز السفر للأشخاص غير التونسيين وأي معلومات أو وثائق أخرى يرى المحامي أنها ضرورية لإتمام عملية التعرف.

2. الحصول على الوثائق الرسمية الأصلية أو نسخة مطابقة لأصلها أو مصادق عليها حسب الترتيب الجاري بها العمل التي تثبت صحة النيابة أو الوكالة في حال إن كان تعامل أي شخص أو جهة مع المحامي بالنيابة عن الحريف أو بموجب وكالة والاحتفاظ بنسخة منها، بالإضافة إلى التعرف على هوية الحريف ومن ينوب عنه وفقا لإجراءات التعرف على هوية الحريف المنصوص عليها في هذه المبادئ التوجيهية.

د. يراعى في إجراءات التعرف على هوية الحريف إذا كان ذاتا معنوية أو ترتيبا قانونيا ما يلي:

1- الحصول على بيانات التعريف متضمنة اسم الذات المعنوية وشكلها القانوني وعنوان المقر الاجتماعي ورقم الهاتف ونوع النشاط الذي تمارسه و تاريخ التسجيل و رقمه ورقم المعرف الجبائي وأسماء المفوضين بالإمضاء عن الذات المعنوية وجنسياتهم وأرقام هواتفهم والغرض من علاقة العمل و طبيعتها و أي معلومات أو وثائق أخرى يرى المحامي أنها ضرورية لإتمام عملية التعرف.

2- الحصول على الوثائق الرسمية أو نسخ مطابقة لأصلها أو مصادق عليها حسب الترتيب الجاري بها العمل و التي تثبت تأسيس الذات المعنوية و تسجيلها لدى الجهات المختصة في تونس او في الخارج.

3- الحصول على نسخ من التفويضات الصادرة عن الذات المعنوية للأشخاص الطبيعيين الذين يمثلونها وطبيعة علاقتهم بها و التعرف على الشخص الطبيعي المفوض والمستفيد الحقيقي وفقا لإجراءات التعرف على هوية الحريف المنصوص عليها في هذه المبادئ.

4- الحصول على معلومات حول الأحكام التي تتضمن عمل الذات المعنوية بما في ذلك هيكل الملكية والإدارة المسيطرة عليه و النظام الأساسي له و كذلك أسماء الأشخاص المعنويين الذين يشغلون وظائف الإدارة العامة في الذات المعنوية أو الترتيب القانوني.

5- يتعين على المحامي اتخاذ الإجراءات المعقولة للتحقق من صحة الوثائق والبيانات والمعلومات التي حصل عليها من الحريف من خلال مصادر محايدة و موثوقة.

و- تحيين الوثائق والبيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب إجراءات العناية الواجبة وبالأخص أصناف الحرفاء وعلاقات العمل مرتفعة المخاطر، كما يجري المحامي متابعة متواصلة للعمليات الجارية في إطار علاقة مستمرة مع الحريف و تسجيل البيانات المتعلقة بها والاحتفاظ بالوثائق والبيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب إجراءات العناية الواجبة.

ي- اتخاذ اجراءات معقولة للتحقق من هوية المستفيد الحقيقي استنادا الى بيانات و معلومات يتم الحصول عليها من مصادر رسمية وموثوقة بحيث تولد القناعة لدى المحامي بأنه على علم بهوية المستفيد الحقيقي . ولحسن الامتثال لمتطلبات التعرف على المستفيد الحقيقي يتم الاعتماد على قرار اللجنة التونسية للتحاليل المالية عدد 3 لسنة 2017 المؤرخ في 02 مارس 2017 المتعلق بالمستفيدين الحقيقيين .

ح- يجوز للمحامي استكمال عملية التحقق بعد إقامة علاقة العمل بشرط أن يتم ذلك عمليا في أسرع وقت ممكن وأن يكون ذلك ضروريا من أجل مواصلة سير العمل الطبيعي و اتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب بفعالية في الحالة التي يتم فيها الاستكمال. و يشمل ذلك وضع حدود لعدد و نوع و مبالغ العمليات التي يتم تنفيذها قبل استكمال إجراءات التحقق.

ط- ينبغي على المحامي في صورة استفادة الحريف من علاقة العمل قبل عملية التحقق أن يعتمد على إجراءات إدارة المخاطر المناسبة.

ظ- في حال لم يتمكن المحامي من القيام بإجراءات العناية الواجبة بشأن الحريف وفقا للتشريع الجاري به العمل في مجال مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و هذه المبادئ يتعين عليه عدم إتمام المعاملة و إبلاغ اللجنة فورا في حال توافر عملية يشتبه في أنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

ع- في حال توافر اشتباه بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب و اعتقاد المحامي لأسباب معقولة أن تنفيذ عملية العناية الواجبة سوف ينه الحريف فله مواصلة هذه العملية على أن يقدم تقريرا بالعملية المشبوهة للجنة وإشعارها بذلك كتابيا.

## الفصل 7 : على المحامي بذل العناية المشددة في التعرف على هوية الحريف و نشاطه في العمليات التالية:

- 1- العمليات التي تتم مع أشخاص يتواجدون في دول لا تتوفر لديها نظم مناسبة لمكافحة الإرهاب و منع غسل الأموال او الاشخاص الحاملين لجنسياتها .
- 2- العمليات الكبيرة أو المعقدة بدرجة غير معتادة أو التي لا يكون لها غرض اقتصادي أو قانوني واضح و مصدرها دول لا تقوم بتطبيق توصيات مجموعة العمل المالي بشكل كاف.
- 3- عمليات البيع أو الشراء المباشرة أو غير المباشرة التي لا تتم وجها لوجه أو التي تتم من خلال الوسائل أو الأدوات الإلكترونية.
- 4- عمليات البيع أو الشراء أو التوكيلات التي تتم من خلال الحرفاء غير المقيمين.
- 5- أي عملية تقرر الهيئة الوطنية للمحامين أو يقرر المحامي أنها تشكل مخاطر مرتفعة لعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- 6- العمليات التي تتم مع الأشخاص الطبيعيين و النوات المعنوية في الدول ذات المخاطر المرتفعة التي تدعو مجموعة العمل المالي لاتخاذ إجراء بحقها.

ويجوز للمحامي أن يطبق اجراءات العناية الواجبة المبسطة عند التوصل الى أن مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب منخفضة وذلك بعد الاطلاع على التقييم الوطني لمخاطر غسل الاموال وتمويل

الإرهاب ونتائجه وقيام الجهة الرقابية بإعداد ونشر خارطة مخاطر للقطاع وقيام المحامي بتحليل مناسب لمخاطر حرفائه ، وفي جميع الحالات لا يمكن تطبيق إجراءات العناية المبسطة في حال الاشتباه بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب .

**الفصل 8 :** يقوم المحامي فيما يتعلق بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر بالإضافة إلى اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه الحريف بالإجراءات التالية:

- أ- وضع الأنظمة الملزمة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان الحريف أو المستفيد الحقيقي من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر.
- ب- التدقيق المستمر في العمليات التي تتم طوال فترة قيام علاقة العمل وضمن اتساق العمليات التي يتم إجراؤها مع ما يعرفه عن الحريف ونمط نشاطه والمخاطر التي يمثلها .
- ت- اتخاذ تدابير معقولة لمعرفة مصدر الاملاك أو مصدر الأموال للحرفاء أو المستفيدين الحقيقيين المحددين كأشخاص سياسيين ممثلين للمخاطر.
- ج- القيام بالمتابعة المستمرة والمعززة لعلاقة العمل.
- ح- في صورة ممارسة المحامي لنشاطه في إطار ذات معنوية يتعين عليه الحصول على موافقة الإدارة العليا للذات المعنوية قبل اقامة علاقة العمل مع الحرفاء او الاستمرار فيها .

## الفصل 9:

- أ- يحتفظ المحامي بالسجلات أو المستندات والوثائق المتعلقة بما يجريه من عمليات محلية ودولية بحيث تتضمن البيانات الكافية للتعرف على هذه العمليات بما في ذلك سجلات بيانات التعرف المتعلقة بإجراءات العناية الواجبة بشأن هوية الحريف و المستفيد الحقيقي و نتائج أي تحليل يتم إجراؤه وذلك لمدة عشرة سنوات على الأقل من تاريخ إنجاز العملية أو إنهاء التعامل مع الحريف.
- ب- يمكن المحامي اللجنة والجهات المختصة عند طلبها من جميع السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالحريف و العمليات في الوقت المحدد.

## الفصل 10:

- أ. يكون المحامي مسؤول امتثال بمكتبه كما له أن يقوم بتسمية أحد موظفيه المؤهلين ليكون مسؤول امتثال لديه. ويتم تزويد سلطة الإشراف واللجنة باسم المسؤول عن الامتثال وبياناته الكاملة، ويتولى مسؤول الامتثال مهمة التصريح للجنة عن أي عملية يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- ب. في صورة تعيين مسؤول امتثال لمكتب المحامي فيتعين تمكينه من مباشرة اختصاصاته باستقلالية وبما يكفل الحفاظ على سرية المعلومات التي ترد إليه و الإجراءات التي يقوم بها و أن يكون له في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات و البيانات التي تلزمه للقيام بمهامه.

## الفصل 11: يلتزم المحامي بما يلي:

- أ. التصريح للجنة فوراً بالعمليات أو المعاملات التي يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، بما في ذلك محاولات إجراء العمليات و ذلك بغض النظر عن مبلغ العملية و ذلك استناداً لأحكام قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال النافذ وفقاً للنموذج المعتمد من قبل اللجنة بموجب قرارها عدد 01 لسنة 2017 المؤرخ في 02 مارس 2017 ، كما عليه التعاون مع اللجنة و تزويدها بالبيانات والوثائق والمعلومات المتوفرة لديه وتسهيل اطلاعها عليها في حال طلبها لغاية قيامها بمهامها خلال المدة المحددة في الطلب.
- ب. الامتناع عن إعلام الحريف بما شمله من تصريح بعملية مسترابة و بما نتج عن هذا التصريح من تدابير.
- ت. إعداد ملفات خاصة بالعمليات أو المعاملات التي يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب تحفظ فيها صور عن التصاريح و البيانات والمستندات المتعلقة بها، لمدة عشر سنوات على الأقل أو إلى حين صدور قرار أو حكم قضائي قطعي بشأن العملية .
- ث. تحدد النصوص الترتيبية التي تصدرها الهيئة الوطنية للمحامين آلية القيام بالتصريح والتي يجب أن تراعي سرية الإجراءات المتعلقة بالتصريح .

**الفصل 12:** يقوم المحامي بتدقيق وفحص العمليات غير الاعتيادية التي تكتسي طابعاً متشعباً أو التي تتعلق بمبلغ مالي مرتفع بشكل غير عادي وتوثيقها وتدوين نتائجها كتابياً والاحتفاظ بها لمدة لا تقل عن عشر سنوات وإتاحتها للجهات الرقابية المختصة عند طلبها.

**الفصل 13 :** يتخذ المحامي التدابير الملائمة لتحديد مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب لديه وتقييمها وفهمها. وتشمل عملية التقييم ، المخاطر المحيطة بالحرفاء و الدول أو المناطق الجغرافية التي ينتمي إليها الحرفاء و العمليات أو المعاملات التي يطلبون إنجازها. ويعتمد المحامي في إنجاز عملية التقييم على نتائج الدراسة الوطنية لتقييم المخاطر والبيانات والمعلومات التي توفرها الهيئة الوطنية للمحامين وكذلك كل المعلومات والبيانات التي يمكن أن يتحصل عليها بمناسبة اتخاذه لإجراءات العناية الواجبة المحمولة عليه.

كما يتولى المحامي :

1. توثيق عمليات تقييم المخاطر.
2. الأخذ بالاعتبار كافة عوامل المخاطر ذات العلاقة قبل تحديد مستوى المخاطر الإجمالي والمستوى الملائم لإجراءات خفض المخاطر التي سيتم تطبيقها.
3. تحيين عمليات تقييم المخاطر.
4. توفير آليات مناسبة لإتاحة معلومات تقييم المخاطر إلى الجهة الرقابية .

**الفصل 14 :** تقوم الهيئة الوطنية للمحامين بتوفير دورات تكوينية لفائدة المحامين والعاملين بمكاتب المحاماة في مجال :

1. قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال النافذ والأنظمة والمبادئ التوجيهية والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها.
2. الأنماط المشتبه بأنها تقع ضمن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. إجراءات التصريح بالعمليات التي يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
4. السياسات والأسس والإجراءات والضوابط الداخلية المتبعة من قبل المحامي لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

**الفصل 15 :** في صورة الالتجاء الى مدقق خارجي عندما يباشر المحامي نشاطه في إطار شركة يجب أن ينص الاتفاق على تحقق المدقق الخارجي من التزام المحامي بهذه المبادئ ومدى كفاية سياسات وإجراءات المحامي المتعلقة بها .

**الفصل 16 :** تضبط النصوص الترتيبية التي تصدرها الهيئة الوطنية للمحامين نظاما داخليا مناسبا يبين السياسات والاسس والاجراءات الدنيا الواجب توافرها لمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب تتضمن ما يلي:

1. سياسة واضحة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع تحيينها باستمرار، تتضمن إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب يراعى فيها تحديد دقيق لشروط انتداب الأعدان و لكافة الواجبات و المسؤوليات بما يتفق مع أحكام قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال النافذ وأحكام هذه المبادئ التوجيهية والقرارات الصادرة بمقتضاها.
2. آلية مناسبة للتحقق من الالتزام بأحكام قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال النافذ والمبادئ والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها.
3. الإجراءات التي تكفل فحص أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها في مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب واقتراح ما يلزم لاستكمال أي نقص أو ما تحتاجه من تحيين وتطوير لزيادة كفاءتها وفعاليتها.
4. الأسس اللازمة لتصنيف الحرفاء حسب درجة المخاطر في ضوء ما يتاح للمكتب من وثائق ومعلومات وبيانات.
5. الإجراءات اللازمة لإشراك المحامين في برامج تدريبية مستمرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## **الفصل 17 :**

أ. مع مراعاة الترتيبات المتعلقة بآلية التصريح بالشبهة الى اللجنة التونسية للتحليل المالية المشار اليها بالفصل 11 من هذه المبادئ يمنع افشاء أي معلومات الى أي جهة أخرى .

ب. يمنع على كل من يطلع أو يعلم بحكم عمله بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أي معلومات تم تقديمها أو تبادلها بموجب أحكام قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال النافذ المفعول والأنظمة والمبادئ والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها بما في ذلك هذه المبادئ إنشاء أي من هذه المعلومات التي اطلع عليها أو علم بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو الإفصاح عن هذه المعلومات بأي صورة كانت إلا لأغراض تنفيذ هذه المبادئ.

**الفصل 18:** على المحامين أن يقوموا فوراً بتجميد وعدم إتاحة أموال الإرهابيين موضوع القرارات الاممية عدد 1267 و1373 المرتبطة بمكافحة الإرهاب وتمويله وأموال الاشخاص والكيانات موضوع القرارات الاممية المرتبطة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وذلك طبق مقتضيات الأمر الحكومي عدد 1-د لسنة 2018 المؤرخ في 04 جانفي 2018. وللامتثال لمقتضيات هذا الفصل ، على المحامين الاطلاع بشكل دائم على القوائم المعنية بهذا التجميد والتي يتم تعميمها ألياً من قبل الجهاز المختص بتطبيق القرارات الاممية الذي حدده القانون الاساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 07 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال .

### الفصل 19:

أ. يخضع المحامي لرقابة الهيئة الوطنية للمحامين فيما يتعلق بالتزامه بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبق عليه أحكام القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 07 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

ب. تدرج الهيئة الوطنية للمحامين الاجراءات والتدابير والتوصيات التي جاءت بهذه المبادئ ضمن النصوص الترتيبية التي تصدرها بما يشمل عمليات التفقد التي تقوم بها .

ت. تسعى الهيئة الوطنية للمحامين إلى وضع البرامج والإجراءات المناسبة لمساعدة المحامين على احترام التزاماتهم وضمان تنفيذها و توقيع العقوبات على مخالفتها.

### الفصل 20:

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ بداية من 5 افريل 2018.

المحافظ،

رئيس اللجنة التونسية للتحاليل المالية

مروان العباسي

مروان العباسي